الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/243

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: French

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدَّم من منظمة المرأة في العمل البديل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

030215 030215 14-66577X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

منظمة المرأة في العمل البديل للكاميرون هي منظمة غير حكومية كاميرونية تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، وعدم الوصم الاجتماعي – الثقافي والاقتصادي والسياسي، وذلك من أجل النساء والفتيات في أفريقيا بوجه عام وفي جمهورية الكاميرون بوجه خاص.

إن منظمة المرأة في العمل البديل للكاميرون، بعد أن تدارست إعلان ومنهاج عمل بيجين الصادر في عام ١٩٩٥، ولا سيّما التوصية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وبتمكين المرأة، تعاين بعد عشرين سنة من اعتماد منهاج العمل المعني أنه أُحرز على صعيد تنفيذ هذه التوصية تقدم مشجِّع وأن ثمة بلداناً أفريقية كثيرة سجَّلت في هذا الصدد أوجه أداء ممتاز، وبخاصة في مجالين:

- المساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي: ثمة بين البلدان الأفريقية التي لديها بيانات إحصائية متصلة بهذا المجال، البالغ عددها ٤٩ دولة، ١٧ دولة تمكنت من تحقيق المساواة بين الجنسين و٩ دول تمكنت من الحفاظ على هذا التوازن الذي تحقق فيها منذ تسعينات القرن العشرين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣).
- تمثيل النساء في عملية اتخاذ القرار: ازداد عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية. ففي الكاميرون شهدت الفترة التشريعية الأخيرة ازدياد نسبة البرلمانيات من ١٠،٥% إثر انتخابات عام ٢٠٠٧ إلى ١٣،٨% إثر انتخابات عام ٢٠١٢. وزادت نسبة النساء العضوات في الحكومة من ٦،٢% في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠% في عام ٢٠١١. وعلى صعيد البلديات يُعاين أن ٦،٧% من العُمَد و٢٠% من نواب العُمَد هم من النساء (الكاميرون، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢). وثمة ٢٠ امرأة بين أعضاء مجلس الشيوخ الكاميروني البالغ عددهم ١٠٠، أي أن نسبة تمثيل النساء في هذا المجلس تبلغ ٢٠%.

لكن لمّا يزل يتعيَّن بذل المزيد من الجهود فيما يخص المساواة بين الصبيان والبنات في التعليم الثانوي والتعليم العالي. ففي عام ٢٠١٠ لم يكن بين الدول الأفريقية التي لديها بيانات إحصائية ذات صلة، البالغ عددها ٣٧، إلا ١٢ دولة حققت المساواة على هذا الصعيد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت قيمة مؤشر المساواة في التعليم الثانوي وفي التعليم العالي ٠،٨٤ و٠،٦٤ على

الترتيب، أي أقل قيمتين لهذا المؤشر في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤). وفي الكاميرون بلغت نسبة النساء البالغات اللواتي أكملن مرحلة التعليم الثانوي على الأقل ٢١،١% مقابل ٣٤،٩% لدى نظرائهم الرجال.

ويضاف إلى ذلك أن نوال النساء وظائف مأجورة خارج نطاق القطاع الزراعي لـمّا يزل يمثل تحدياً على الرغم من بعض التقدم المحرز على هذا الصعيد. ففي الكاميرون على سبيل المثال تبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمالة ٦٣،٦% مقابل نسبة للرجال تبلغ ٧٦،٧%. وتظل نسبة النساء اللواتي تراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٤ سنة العاملات في قطاع الوظائف المأجورة غير الزراعية متدنية (٢٤،٣% في عام ٢٠٠١، و٢٤،٥% في عام ٢٠٠٧، و٢٧،٣% في عام ٢٠١٠) (الكاميرون، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢).

وذلك يعني يا أصحاب السعادة، يا حضرات السيدات والسادة، أننا ما زلنا نواجه تحدياً كبيراً على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الأمرين اللذين تظل تكبحهما بعض الممارسات الثقافية مثل التزويج المبكر، والأفضلية المولاة للصبيان فيما يخص الالتحاق بالمدارس، ودينامية ممارسة السلطة ضمن الأسرة، ونقص ما يتاح للمرأة من الفرص الاقتصادية (إمكانية الوصول إلى السوق، رأس المال، التدريب المهني، تأثير السلطة الأبوية) والفرص السياسية (عدم كفاية الإعداد السياسي).

فدعم التقدم يستلزم الشروع في تحقيق تحوّل ثقافي يتيح قلبَ المواقف السلبية حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بعض المجتمعات ولا سيّما في الكاميرون.

يجب تعديل توجهات السياسة العامة لتكون أكثر تركيزاً على مكافحة التمييز ضد الفتيات والنساء في النظم التعليمية والتمييز الجنساني المنطلَق في مجال إتاحة نوال التعليم والفرص الاقتصادية وفرص العمل بغية التكفل بزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية، وإشراكها في عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات في المجتمع. ولا بد لبلوغ هذا الهدف من إعمال سياسات اقتصادية واجتماعية تلبي احتياجات الرجال والنساء على نحو أفضل. وسيشتمل الأمر بوجه خاص على اعتماد استراتيجيات للتمييز الإيجابي لصالح المرأة، وإصلاح جوانب القانون العرفي المضرة بالنساء والفتيات، وتخصيص مزيد من الموارد البشرية والمالية لإنفاذ تدابير في هذا المنحى.

إن منظمة المرأة في العمل البديل للكاميرون تطلب إلى الأمم المتحدة وإلى الدول الأفريقية بصورة خاصة أن تجسِّد المشيئة السياسية التي أبدتها تجسيداً ملموساً عن طريق ما يلي:

- إقامة الأطر التنظيمية المكيَّفة والعملية؛

- إقامة مؤسسات قوية يديرها أشخاص يتحلون بالكفاءة والنزاهة؛
- توفير موارد مادية ومالية كافية لإعمال هذه المؤسسات؛
- اعتماد استراتيجيات للتمييز الإيجابي لصالح المرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبخاصة:

– تشديد العقوبة على الجنح المتصلة بالتحرش الجنسي، والتزويج المبكر، واغتصاب القاصرات، والعنف المرتكَب بحق التلميذات؛

– اعتماد منح دراسية لصالح الفتيات المنحدرات من عائلات فقيرة؛

– توفير منح تدريب وإعفاء من رسوم الالتحاق بمعاهد التدريب، لصالح النساء والفتيات؛

– إنشاء مصرف للنساء من أجل تمويل المشاريع النسوية؛

– زيادة حصص تمثيل النساء في هيئات اتخاذ القرار.

وأخيراً، يا أصحاب السعادة، يا حضرات السيدات والسادة، أشير إلى أننا، أعضاءَ منظمة المرأة في العمل البديل للكاميرون، ملتزمون فيما يخصنا بأن لا نألُوَ جهداً لتعزيز المساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة عن طريق تنفيذ التوصيات والاستراتيجيات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ويحدونا الاعتقاد بأننا معاً نسهم في استحداث مجتمع جديد قائم على العدل والحب واحترام كرامة الإنسان.